

بقلم: جورج مودي ستاورت

تكلفة الفساد

ما هي التكلفة الناتجة عن ممارسة الفساد والتي تؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية والممارسات الديمقراطية في دول العالم النامي؟. بالرغم من أن هذا السؤال لا يزال يحير الكثيرين فقد شهدت الأونة الأخيرة كثيراً من التحركات من شأنها الحد من الممارسات الفاسدة في الدول النامية، بدءاً من إصدار أمريكا اللاتينية لقانون محاربة الفساد إلى القبول المتزايد لبنود محاربة الرشوة في عقود القطاع العام. في السطور التالية نقدم تحليلاً شاملاً لتكلفة الفساد ونبحث في كيفية قيام الدول بتقليل حجم الفساد. من خلال عدة توصيات قابلة للتطبيق على مستوى العالم.

يجب أن تبدأ أي مناقشة لقضية الفساد بتعريف الفساد حيث يرتبط الفساد في أذهان العديد من الناس "بالشر". وربما يكون أصحّ تعريف للفساد هو التعريف الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية "الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة". ذلك يشمل بوضوح جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين و السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص.

وبالمثل، من المفيد أن نميز بين "الرشوة الكبرى" التي يشارك فيها مسئولون على مستويات رفيعة ووزراء ورؤساء دول، وبين "الرشوة المحدودة" التي يشارك فيها مسئولون في مصلحة الهجرة وموظفو الجمارك ورجال الشرطة وما إلي ذلك. ولا يعد ذلك من باب التفرة في الدرجات ولكن علاقة ما تكون الرشوة المحدودة بسبب التعجيل بإنهاء إجراءات روتينية أو عدم إنهاء تلك

الإجراءات علي الإطلاق، ولكن الرشوة الكبرى ترتبط بالتأثير في صانعي القرار. وإذا ركزنا على الرشوة الكبرى، فإن هدفنا ليس التقليل من شأن الرشوة المحدودة التي تضر علاقة بنوعية حياة المواطن العادي، خاصة هؤلاء الأكثر احتياجاً في المجتمع، ولكن لأن الرشوة الكبرى يمكنها أن تؤدي إلى تدمير دول، فلذا تفتت الرشوة الكبرى، يضيع الأمل في إحكام الحصار حول الرشوة المحدودة وهناك ثلاثة معايير في تحديد أنواع المبلدات التي تجتذب الرشوة الكبرى:

أولها: حجم الرشوة

فإذا لم يكن حجم المشروع أو موضوع التباطؤ كبيراً بما فيه الكفاية، لا يوجد داع للاهتمام به

وثانيها: فورية المكافأة

حيث أن الحصول على الرشوة على مدى سنتين أو ثلاث سنوات لا يعتبر حلقاً حقيقياً

وأخيراً: عدم الوضوح

فكلما زاد تعقيد وتقنية مشروع المعاملة كلما قلت احتمالات إثارة الأسئلة بشأنها. وبتطبيق تلك المعايير، تزيد احتمالات

الرشوة في المعاملات المرتبطة بما يلي:

- المعدات العسكرية، الطائرات، السفن وأجهزة الاتصالات.
- السلع الرأسمالية المستخدمة في المشروعات الصناعية والزراعية الكبرى والمشروعات الكبرى التي تتضمن أعمال الهندسة المدنية (مثل السدود والموانئ والكيباري والطرق السريعة)

- رخص الصناعات الاستخراجية

- رسوم الاستشارات

- المشتريات الحكومية الكبرى مثل مشتريات قطاع البترول وصناعات الاسمنت والاسمنت والكتب المدرسية والمستحضرات الدوائية وبالطبع يوجد تباين كبير بين مدى جاذبية

العقود الفردية

ويعتبر الوكيل أو الممثل المحلي عصباً أساسياً من عناصر آلية الفساد الأكبر. فبشكل عام لا ينتقل مديرو مبيعات الشركات الكبرى من دولة إلى أخرى وهم يحملون حقائب مكتظة بالأوراق المالية، بل يقومون بتعيين وكيل لهم يكون علاقة من الأعضاء البلرزين على مستوى المجتمع المحلي ويقدمون له في العادة عمولة كبيرة تتراوح بين 10% و 20% إذا لمجوحاً في الحصول على أحد العقود وبذلك، لا تكون للشركة الكبرى علاقة مباشرة غير سليمة مع متخذي القرار، فمديري الشركات لا يحتاجون إلى معرفة حجم العمولة التي اقتطعها الوكيل من عمولته الأساسية لصالح آخرين بل لا يهتمون أساساً بمعرفة هل تم تحويل بعض من العمولة إلى آخرين أم لا.

وعلى الرغم من المسافة القاطعة بين دافع الرشوة ومثليتها، قد يتدهش الكثيرون من اشتراك مؤسسات كبرى معروفة في قضايا رشوة وتفسير ذلك أنه على الرغم من أن جميع الدول تعتبر رشوة المسؤولين جريمة إذا كانت الرشوة داخل الدولة ذاتها، فإنها لا تعتبر جريمة، إلا في الولايات المتحدة، إذا كان متلقي الرشوة مسئولاً أجنبياً خارج دولة دافع الرشوة إن عملية المزج بين عدم تجريم مثل تلك الرشوى وبين تجاهل وجودها الذي ييسره استخدام أحد الوكلاء، هي التي تمكن الشركات الكبرى من إشعل فتيل الفساد الأكبر.

ارتفاع تكلفة المعاملات

إذن، ما مدى الضرر الذي يسببه الفساد الأكبر؟ يتمثل أكثر الآثار وضوحاً في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة، فإذا قلنا أن قيمة الرشوة ستكون 10%، فلأن البائع لن يتكبل جزء كبير منها في نهاية الأمر ولكنه سيضمنها في السعر الذي عرضه بل أن دفع الرشوى يتيح للبائع أن يضيف للسعر مبلغاً أكبر من قيمة الرشوة. وإذا كانت المعاملة تحتوي على سلع أو خدمات مستوردة، ستؤدي زيادة تكلفة الواردات إلى زيادة حجم العملة الأجنبية التي تصرف للبائع لإكمال المعاملة، وتعتبر مثل تلك العملة الأجنبية في كثير من الدول النامية من الموارد النادرة.

غير أن هذه الزيادة في التكلفة لا تعتبر بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر جدية بين الجوانب الأخرى فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عصباً من العنصر، يتحول سريعاً ليحتل مكانة العنصر الأروحد والهام في المعاملة، مع إزاحة عنصرك التكلفة والتنوعية وموعد وكيفية التوريد وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى جانباً عند الموافقة على منح العقود. ويتبع عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين أو مقاولين غير ملائمين بالإضافة إلى شراء السلع غير المناسبة.

ونتيجة لهذا النوع من الخلل القرار، يتم إعطاه أولوية للتوريدات والمشروعات غير

الضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب إلا سبب تمكين متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشوى ضخمة.

وإذا وضعنا جانباً الضرر الاقتصادي الذي يسببه الفساد الأكبر، فلا نغفل الضرر الأخلاقي الذي لا يقل خطورة عن الضرر الاقتصادي. فبينما درجنا على سماع أقوال تتردد في العالم المتقدم "يجب أن نستجيب لأساليبهم في إلحاح المعاملات؛ أن الرشوة جزء من ثقافتهم؛ ما نعتبره خطأ هنا يعتبر صواباً هناك". والمقصود بكلمة "هناك" هو أي دولة نامية.

غير أن هذا العنصر يرفضه الشرفاء في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية قائلين أن الرشوة الكبرى تنتشر بالطبع في الدول النامية أكثر منها في الدول الصناعية ولكن ذلك لا يعنى أنها جزء من ثقافة أي شعب.

موقف الدول

منظمة الشفافية الدولية هي تحالف لا يهدف إلى تحقيق الربح ومقره برلين، ويهدف إلى محاربة الفساد في معاملات الأعمال. وضعت المنظمة مؤشراً قياسياً للفساد اعتمداً على عشرة مسوح تقوم بها المؤسسات المناهضة للفساد في الدول. ويستبعد القياس جميع الدول التي لم يتوفر فيها على الأقل ستة مسوح. تشير درجة العشرة إلى دولة "نظيفة" بالمعنى الكامل للكلمة وتشير درجة الصفر

إلى دولة تسيطر الرشوة والابتزاز بالكامل على معاملات الأعمال بها.

لم تحصل أي من الدول على درجتي العشرة أو الصفر، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول في النصف الأعلى من القائمة، باستثناء معدود، هي الدول التي تتوافر لديها مؤسسات ديمقراطية قوية والعكس صحيح بالنسبة للدول في النصف الثاني من القائمة (أنظر القائمة المرفقة).

وتتكبل المؤسسات الديمقراطية أعباء كثيرة نتيجة للفساد الأكبر، فكما قال إهوند بورك عام ١٧٧٧، أحد رجال السياسة البلازين وهو من أصل إنجليزي إيرلندي "لا تستطيع الحرية أن تستمر طويلاً بين شعب فاسد بشكل عام"، وكأنه يتنبأ بما سيحدث في بعض الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية بعد قوله هذا بقرنين من الزمان. ففي حين لم يؤد الفساد بالضرورة إلى الانهيار الكامل للديمقراطية، فقد ينتج عنه تدهور في "نوعية" الديمقراطية في بعض تلك البلدان. فعلى سبيل المثال، الوزراء والمسؤولون الفاسدون في بعض تلك الدول لا يستطيعون السماح للصحافة الحرة ووسائل التعبير الحرة، بل والمعارضة البرلمانية، بالكشف عن أنشطتهم كما يمكن أن تلعب الثروات الناجمة عن عمليات فساد كبير دوراً كبيراً في تمكين السياسيين الفاسدين عن طريق وسائل فاسدة من الاستمرار في الحكم

ماذا تمثل مخاربة الفساد؟

إذا كان الفساد الأكبر يشكل كلثة على المستوى المادي والأخلاقي، فكيف يمكن معالجته؟ بينما يصعب تصور إمكانية القضاء النهائي على الفساد، توجد الآن جماعات كثيرة في العديد من الدول تعمل مع منظمة الشفافية الدولية وتؤمن بإمكانية الحد منه إلى درجة كبيرة وحسب تصريحات جيممي بوب، المدير العام للمنظمة، يجب أن يتحول الفساد بالنسبة لممارسيه من ممارسة محتوي على كثير من الربح وقليل من الخطر إلى مسألة محتوي على قليل من الربح وكثير من الخطر.

ويمثل قانون الجنايات والقانون الأمريكي الصادر عام ١٩٧٧ بشأن ممارسات الفساد الخرجية السلاح الأول في محاربة الفساد، فهو ينص صراحة على تجريم مدير الشركات الأمريكية إذا قاموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتقديم رشوة إلى أحد المسؤولين أو السياسيين خارج الولايات المتحدة وكانهم قد قدموا الرشوة إلى مواطن أمريكي وبالرغم من عدم وجود أي تشريع مشابه في أي دولة أخرى فإن هذا الوضع يجب أن يتغير. وقد وافقت جميع حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبعضها وافق على مضمون، على جعل الفساد خارج الحدود مخالفة جنائية، بينما اعترض بعض الحكام الإنجليز على أساس أن التشريعات خارج الحدود تتعارض مع القانون الإنجليزي ولكن

هذا الاعتراض أصبح غير ذي جدوى حيث يحكم بريطانيا الآن تشريع دولي لمواجهة العنف والابتزاز في المخدرات غير أنه من الطبيعي أن يمر بعض الوقت قبل أن يتم التغيير على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ويقول بعض المعارضين للقانون الأمريكي بشأن ممارسات الفساد الخرجية إن هذا القانون ليس له فعالية حيث لا تزال بعض الشركات الأمريكية الكبرى تملس تقديم الرشوة إلا أن اختبار مدى كفاءة التشريع لا يقاس بمستوى امتيازه بل بالتغيرات التي أحدثتها، وقد اجتاز القانون الأمريكي هذا الاختبار بنجاح كما يجب أن تقاس مدى فاعليته بمقلته بفشل بعض الدول الأخرى في إصدار تشريعات مماثلة

الأرقام القياسية لفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٤

الدرجة				الدرجة	
٢٠٠٤				٢٠٠٤	
الأفضل = ١٠	الدولة	الترتيب		الأفضل = ١٠	الدولة
٥,٠	نونس	٣٩		٩,٧	فنلندا
٤,٩	كوسناريكا	٤١		٩,٦	نيوزيلندا
٤,٨	المجر	٤٢		٩,٥	الدنمارك
٤,٨	إيطاليا	٤٢		٩,٥	أيسلندا
٤,٦	الكويت	٤٤		٩,٣	سنغافورة
٤,٦	لتوانيا	٤٤		٩,٢	السويد
٤,٦	جنوب أفريقيا	٤٤		٩,١	سويسرا
٤,٥	كوريا الجنوبية	٤٧		٨,٩	النرويج
٤,٤	سيتل	٤٨		٨,٨	أستراليا
٤,٣	اليونان	٤٩		٨,٧	هولندا
٤,٣	سورينا ما	٤٩		٨,٦	المملكة المتحدة
٤,٢	جمهورية التشيك	٥١		٨,٥	كندا
٤,٢	السلفادور	٥١		٨,٤	النمسا
٤,٢	ترينيداد و توباغو	٥١		٨,٤	لوكسمبورج
٤,١	بيلاريا	٥٤		٨,٢	ألمانيا
٤,١	موريشيوس	٥٤		٨,٠	هونج كونج
٤,١	ناميبيا	٥٤		٧,٥	بلجيكا
٤,٠	لاتفيا	٥٧		٧,٥	أيرلندا
٤,٠	سلوفاكيا	٥٧		٧,٥	الولايات المتحدة
٣,٩	برازيل	٥٩		٧,٤	تشيلي
٣,٨	بليز	٦٠		٧,٣	باريلوس
٣,٨	كولومبيا	٦٠		٧,١	فرنسا
٣,٧	كوبا	٦٢		٧,١	أستراليا
٣,٧	بنما	٦٢		٦,٩	البحرين
٣,٦	غانا	٦٤		٦,٨	مالطة
٣,٦	المكسيك	٦٤		٦,٤	إسرائيل
٣,٦	نرويج	٦٤		٦,٣	برتغال
٣,٥	كرواتيا	٦٧		٦,٢	أورجواي
٣,٥	بيرو	٦٧		٦,١	عمان
٣,٥	بولندا	٦٧		٦,١	الإمارات
٣,٥	سريلانكا	٦٧		٦,٠	بوسوانا
٣,٤	الصين	٧١		٦,٠	استونيا
٣,٤	المملكة السعودية	٧١		٦,٠	سلوفاكيا
٣,٤	سوريا	٧١		٥,٨	بحرين
٣,٣	بلا روس	٧٤		٥,٦	نيجوان
٣,٣	جايون	٧٤		٥,٤	قبرص
٣,٣	جمهورية	٧٤		٥,٣	الأردن
٣,٢	بينين	٧٧		٥,٢	قطر
٣,٢	مصر	٧٧		٥,٠	ماليزيا

تابع: الأرقام القياسية لفساد الصادرة عن منظمة لشفافية الدولية، ٢٠٠٤

الدرجة				الدرجة	
٢٠٠٤				٢٠٠٤	
الأفضل = ١٠	الدولة	الترتيب		الأفضل = ١٠	الدولة
٢,٣	سبراليون	١١٤		٣,٢	ملي
٢,٣	أوزبكستان	١١٤		٣,٢	المغرب
٢,٣	فنزويلا	١١٤		٣,٢	تركيا
٢,٣	زيمبابواي	١١٤		٣,١	أرمينيا
٢,٢	بوليفيا	١٢٢		٣,١	النوسا والهريوك
٢,٢	جواتيمالا	١٢٢		٣,١	مدغشقر
٢,٢	كازاخستان	١٢٢		٣,٠	منغوليا
٢,٢	كيرجستان	١٢٢		٣,٠	السنغال
٢,٢	النيجر	١٢٢		٢,٩	جمهورية الدومينيكان
٢,٢	السودان	١٢٢		٢,٩	إيران
٢,٢	أوكرانيا	١٢٢		٢,٩	رومانيا
٢,١	الكامبيون	١٢٩		٢,٨	جمهورية كوريا
٢,١	العراق	١٢٩		٢,٨	الهند
٢,١	كينيا	١٢٩		٢,٨	مالاوي
٢,١	باكستان	١٢٩		٢,٨	موزمبيق
٢,٠	أنجولا	١٣٣		٢,٨	نيبل
٢,٠	الكونغو الديمقراطية	١٣٣		٢,٨	روسيا
٢,٠	كوندي هول	١٣٣		٢,٨	تنزانيا
٢,٠	جورجيا	١٣٣		٢,٧	الجزائر
٢,٠	اندونيسيا	١٣٣		٢,٧	لبنان
٢,٠	تاجيكستان	١٣٣		٢,٧	مغونيا
٢,٠	تركمنستان	١٣٣		٢,٧	نيكاراجوا
١,٩	أذربيجان	١٤٠		٢,٧	الصرب ومنجورو
١,٩	باراجواي	١٤٠		٢,٦	اريتريا
١,٧	تشاد	١٤٢		٢,٦	الطبيب
١,٦	نيجيريا	١٤٤		٢,٦	أوغندا
١,٥	بنجلاديش	١٤٥		٢,٦	فيتنام
١,٥	هولندا	١٤٥		٢,٦	زيمبابواي
				٢,٥	ألبانيا
				٢,٥	الأرجنتين
				٢,٥	ليبيا
				٢,٥	السلطة الفلسطينية
				٢,٤	الإكوادور
				٢,٤	اليمن
				٢,٣	جمهورية الكونغو
				٢,٣	إثيوبيا
				٢,٣	هندوراس
				٢,٣	مولدافيا

تجريم الرشوة

يؤدي تجريم الرشوة إلى إحداث أثر بالنسبة لتحصيل ضرائب الشركات. فحتى وقت قريب سلا وضع في جميع الدول الأوروبية يتم بمقتضاه اعتبار الرشوى خارج الحدود "مصروفات عمل" وبالتالي تخضع من الضرائب أي أنها دعم للرشوة. وتلتزم اليوم جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بتغيير ذلك الوضع، كما قامت بريطانيا بتغييره بالفعل. وعلى الرغم

من انه في ظل نظام القانون لألمجو ساكسوني العام يعتبر المتهم بريء حتى تثبت إدانته فإن نفس الفرضية لا يعمل بها في حالة الخلاف مع الهيئات الضريبية كما يغير التجريم من موقف مراجعي الحسابات، ففي حين تتحد واجبات المراجعين الخارجيين في التنبيه على عدم قانونية أي مصروفات ترد في سجلات الشركة، فإن تخلفهم عن ذلك يعرضهم للمحاكمة بتهمة الإهمال من قبل أي شريك غير راض عن نتائج المراجعة

وقد وضعت المنظمة أيضا مفهوما جديدا يسمى "جزر التكامل" ويتناول استخدام قانون محاربة الرشوة (ABP) في العقود العامة الرئيسية. يلزم القانون جميع أطراف العقد سواء المسؤولين الحكوميين أو مديري الشركات الذين يوقعون على العقد متفردين بعدم عرض أو تقديم أي مبالغ مالية إضافية فيما يختص بموضوع العقد (أنظر النموذج المرفق).

الأحكام الأساسية في اتفاق محاربة الفساد

على شركات التي ترغب في التعاقد على أعمال في دول يوجد بها اتفاق لمحاربة الرشوة في عقود قطاع العام أن توقع خطاب ملزم لها. ويجب أن يتولى الخطاب على الأحكام الأساسية التالية:
(أهم شركة) نتركه أن للعقاد آثار سدرى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول. ونحن نساهم في الإجماع الدولي لسترافه بأنه من الضروري اتخاذ إجراء لتجيز فوضوح والالتزام خاصة في تنمية دولية وتجارة والاستثمار الدولي.

(أهم شركة) نرحب بالخطوات التي تتخذها حكومة لدعم فوضوح والالتزام. وفي هذا الصدد، فإن (أهم شركة):
لن تقدم أو تمنح أي رشوى أو أي نوع من أنواع مزيا لأي مسئول عام له ارتباط بالمنافسة مسروعة.
لن نسمح لأي أحد سواء كان موظفا أو وكيل مسئول بأن يفعل ذلك نيابة عنها.
سنكشف بالكامل في عرض مقدم منها عن مستفيدين من مصروفات مستحقة بالعرض (سواء كانت تلك المصروفات قد تمت فعلا أو مستم أثناء تنفيذ في حالة الحصول على موافقة بالعرض) ويحظر بالمستفيدين أي أشخاص غير العاملين بالشركة ولكن في نفس الوقت مقدم كشف بالمصروفات الإضافية التي تم صرفها كمكافآت للعاملين.

سنتعهد بإصدار تعليمات إلى جميع العاملين بها وفي فوكلاء أو أي مسئولين آخرين لها في دولة (أهم دولة) لتوجيههم في جميع الأوقات للالتزام بقوانينها وخاصة عدم تقديم أو صرف أي رشوى أو أي مزيا أخرى تتضمن الفساد إلى مسئولين سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

لتاريخ:

توقيع (المدير التنفيذي للشركة الأم)

للتفاصيل، يرجى الاتصال بمكتب المنظمة في برلين أو على شبكة الإنترنت
<http://www.transparency.de> on the World Wide Web

للجهات الممنوحة يتم صرفها فعلا على الغرض المستهدف ولا تتبعثر بين موردين أو مقاولين فاسدين ومسؤولين حكوميين.

وقد قام السيد/جيمس ويلفسون رئيس البنك الدولي-على سبيل المثال- بوضع إجراءات المشتريات على قمة جدول أعمال البنك حيث تهدف تلك الإجراءات إلى محاربة الفساد و بالإضافة إلى ذلك فإن الدول الملحة تؤكد يوما بعد يوم أنها لن تقدم دعما لمساعدات التنمية بصرف النظر عن مدى ضرورتها للدول النامية، إذا ثبت ضياع تلك المساعدات من جراء محاسنات الفساد.

وأخيرا، نشير إلى أهمية الرأي العام كسلاح من أسلحة محاربة الفساد ولذلك يجب مساندة خلاصة بعد أن توفر فهم عام لهذه القضية الهامة الحرجة.

وقد يعترض البعض على آلية "جزر التكميل" على أساس أن الأطراف المعنية لا تفعل ما هو أكثر من الوعد بالقيام بما يفترض أنهم قائمون به فعلا وهو عدم تقديم الرشاوى أو قبولها غير أن هناك شواهد بأن جميع الأطراف تنظر بجدية إلى الالتزام المكتوب بمحاربة الرشوة في مشروع معين أكثر من جديتها بالنسبة للوعود العامة الشاملة.

وبالنسبة للتشريع الأمريكي الذي يقضى بتشجيع ومكافأة من يبلغ عن صاحب العمل الذي يعمل لديه إذا ثبت له أن صاحب العمل يقوم بتحقيق أرباح غير عادية من عقد حكومي، فقد حصل هذا التشريع على اهتمام كبير في أوروبا. وينتج التفكير حاليا إلى تبني هذا التوجه حيث ينظر إلى المبلغين على أساس إنهم أدوات مفيدة جدا لمحاربة الفساد ولكن الاتجاه في المستقبل سيكون تجاه حماية المبلغ وليس مكافأته.

كذلك تلعب المؤسسات المالية وخاصة المؤسسات الدولية التي تمول مشروعات كبرى في الدول النامية دورا هاما. ولذلك تتزايد الحاجة إلى قيام تلك المؤسسات بدور في التأكد من أن الاعتمادات المالية التي تقدمها



جورج مودي لستيوارت : رئيس الفرع البريطاني للشفافية الدولية . أمضى بضع سنوات في الكاريبي ، وأفريقيا ، وجنوب المحيط الهادي كرئيس تنفيذي لعدد من الشركات الزراعية و الصناعية متعددة الجنسيات . تخرج من جامعة كامبريدج ، و حصل على دبلوم القانون الدستوري في جراي إن .